PUBLIC

التضخم تباطأ لكنه مازال قائماً

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- الاحتياطي الفيدرالي يبقي على سعر الفائدة دون تغيير هذا الشهر، كما كان متوقعاً، وذلك بعد انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين. والمركزي الأوروبي يواصل رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، في حين قام بنك الشعب الصيني بخفض سعر الفائدة بمقدار 10 نقاط أساس وبنك اليابان يبقي على موقفه.
- ضغوط الأسعار بدأت تظهر مؤشرات على التراجع، إلا أن سوق العمل في المملكة المتحدة وأستراليا بدأت تشهد أداءً قوياً بصورة غير اعتيادية، ليتحديا بذلك حملات البنوك المركزية.
- على الرغم من انخفاض أسعار الطاقة بصفة عامة، إلا أن أنشطة الأعمال والمعنويات كانت ضعيفة نظراً للتأثير السلبي الذي احدثه التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين.
- التوقعات المستقبلية المتشددة قد لا تتمكن من حماية الدولار من الخسائر. ومؤشر الدولار الأمريكي ينهي تداولات الأسبوع دون مستوى 103 نقطة .في المقابل، استفادت العملات الرئيسية الأخرى ونجحت في تحقيق مكاسب.

الولايات المتحدة الأمريكية

تدابير تيسرية ونبرة متشددة

تراجع معدل التضخم الكلي في الولايات المتحدة إلى أقل من التوقعات ليرتفع 4.0% على أساس سنوي في مايو مقابل 4.9% في أبريل فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض تكاليف الطاقة وتباطؤ وتيرة تضخم المواد الغذائية. وعلى الرغم من أن المعدل الكلي وصل إلى أدنى مستوياته منذ مارس 2021، إلا أن التضخم الأساسي ارتفع 5.3% على أساس سنوي، فيما يعتبر تحسناً متواضعاً فقط مقارنة بقراءة أبريل البالغة 5.5%. هذا وما يزال تضخم قطاع الخدمات (باستثناء الطاقة) مرتفعاً، إذ وصل إلى 6.6% على أساس سنوي نظراً لارتفاع تكاليف السكن والنقل. وانخفض معدل تضخم مبيعات الجملة في الولايات المتحدة أكثر مما كان متوقعاً على خلفية انخفاض سعر البنزين. ومن جهة أخرى، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 1.1% على أساس سنوي، فيما يعد أقل معدل نمو يتم تسجيله منذ العام 2020، مما يؤكد استمرار تراجع معدلات التضخم على جانب العرض. وباستثناء المواد الغذائية والطاقة، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأساسي بنسبة 2.8% مقارنة بالعام الماضي. وبدأ تباطؤ المؤشر إلى حد كبير منذ منتصف العام الماضي بعد أن عادت سلاسل التوريد إلى مستوياتها الاعتيادية، وتحول الإنفاق الاستهلاكي نحو الخدمات، وهدأت وتيرة تزايد تكاليف السلع الأساسية.

وكما كان متوقعاً على نطاق واسع، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة دون تغيير في اجتماع يونيو بعد رفعها 10 مرات متتالية على مدار الخمسة عشر شهراً الماضية. واتخذ القرار بالإجماع للإبقاء على سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في حدود تتراوح بين 5-5.25%، إلا أن المسؤولين أشاروا إلى المزيد من الارتفاعات في ظل بعض التوقعات المتفائلة للاقتصاد. واتسمت التوقعات الاقتصادية المحدثة بنبرة متشددة. وبالنسبة للربع الرابع من العام الحالي، تم تعديل توقعات الناتج المحلي الإجمالي ورفعه من 0.4% على أساس سنوي إلى 1%، وخفض توقعات البطالة من 4.5% إلى 4.1%، هذا إلى جانب تراجع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي المعدل من 3.6% إلى 3.9%. وبينما أظهرت خارطة تصويت الاحتياطي الفيدرالي خلال اجتماع شهر مارس إلى توقع وصول معدلات الفائدة ذروتها، إلا أن توقعات يونيو تشير إلى إمكانية رفع سعر الفائدة مرتين اضافيتين قبل عكس المسار في عام 2024 والاتجاه لخفضها بمقدار 100 نقطة أساس. وقدم المسؤولون توقعات تصل في المتوسط إلى 5.6% لما يسمى بخارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة لنهاية العام 2023، مقابل 5.1% في المتوسط وفقاً لتوقعات مارس.

وأدت البيانات الاقتصادية المتباينة والنزعة التيسيرية لدى الاحتياطي الفيدرالي إلى التأثير على الدولار، مما أعطى الفرصة لنظرائه لتحقيق مكاسب. حيث أنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع دون مستوى 103 نقطة.

المملكة المتحدة

المرور بأوقات عصيبة

تشددت أوضاع سوق العمل البريطاني بشكل غير متوقع في أبريل، حيث ارتفعت الأجور وانخفضت البطالة، في إشارة أخرى إلى أن بنك إنجلترا لم يتخذ خطوات كافية لخفض معدلات التضخم المترسخ. إذ انخفض معدل البطالة إلى 3.8% في الثلاثة أشهر المنتهية في أبريل، مخالفاً التوقعات التي أشارت إلى تسجليه نمواً بنسبة 4%. كما بلغ عدد العاملين مستوى قياسي تجاوز مستويات ما قبل الجائحة وذلك للمرة الأولى، إذ ارتفع إلى 33.1 مليون خلال هذا الربع. وتسعى الشركات البريطانية جاهدة للعثور على الموظفين الذين تحتاجهم ظروف العمل، مما يساهم في رفع الرواتب وخفض معدلات البطالة. وارتفع متوسط نمو الرواتب من دون المكافآت إلى أعلى مستوياتها المسجلة على الإطلاق بخلاف فترة الجائحة، إذ وصل إلى 6.5% على أساس سنوي في الثلاثة أشهر المنتهية في أبريل. إلا أن الأجور ما زالت ترتفع بوتيرة أبطأ من التضخم، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين ويؤدي إلى تصاعد ضغوط التكاليف المعيشية لأعلى مستوياتها المسجلة منذ أجيال.

وانتعش النشاط الاقتصادي من جديد في أبريل بعدما سجل قطاعا التجزئة والصناعات الإبداعية نمواً قوياً مقابل تباطؤ قطاعي البناء والتصنيع. ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2% بعد انخفاضه بنسبة 0.3% في مارس. وأدى ذلك إلى نمو الاقتصاد بنسبة 0.3% فوق مستويات ما قبل الجائحة في عام 2020. إلا أنه وفقاً للبيانات، يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي في أبريل انعكاس مسار الضغوط على قطاع الخدمات نتيجة لسوء الأحوال الجوية في مارس بدلاً من التحسن الملموس لمسار النمو الأساسي. وتضمنت بيانات الناتج المحلي الإجمالي مؤشرات دالة على قيام الأسر بتقليص نفقاتها. حيث بدأ ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد تكاليف المعيشة في التأثير سلباً على قطاع السكن الخاص، الذي كان السبب الرئيسي للانخفاض الحاد في أنشطة البناء. ونمت القطاعات التي تتعامل مع المستهلك بشكل مباشر على أساس شهري، إلا أنها ما تزال أقل بنسبة 8.7% عن مستويات ما قبل الجائحة. وتراجع نشاط قطاع التصنيع بنسبة 0.3% في أبريل، في ظل مساهمة أنشطة قطاعات الأدوية وأجهزة الكمبيوتر في تراجع الأرقام. وعلى صعيد قطاع الخدمات، تسبب إضراب الأطباء المبتدئين الذي استمر على مدار أربعة أيام في تراجع أنشطة الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي بنسبة 0.9%.

وسوف تساهم البداية شبه الإيجابية التي أستهل بها الربع الثاني من العام في الحد من مخاطر الركود حالياً. إلا أن الرهانات على استمرار بنك إنجلترا في رفع سعر الفائدة خلال فترة الصيف تزيد من إمكانية حدوث تراجع في وقت لاحق من العام الحالي. وعلى صعيد سوق العمل، تعتبر البيانات الصادرة بمثابة مفاجأة كبيرة لأن بنك إنجلترا والاقتصاديين توقعوا تباطؤ سوق العمل في ظل الضغوط الناجمة عن رفع سعر الفائدة على مدار 12 مرة متتالية. وتدعم المجموعة الأخيرة من البيانات الرهانات على أن بنك إنجلترا سيرفع سعر الفائدة مرة أخرى في اجتماعه هذا الشهر إلى 4.75%.

وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار لينهي تداولات الأسبوع متخطياً حاجز 1.26 وصولاً إلى 1.2821.

أوروبا

ارتفاع سعر الفائدة إلى أعلى مستوياتها في 22 عاماً

أظهر استطلاع ZEW لمعنويات الاقتصاد الألماني تحسن توقعات المستثمرين في يونيو. إذ ارتفع مؤشر التوقعات إلى -8.5 نقطة مقابل -10.7 نقطة في مايو، متخطياً متوسط التوقعات. إلا أن المعنويات المتعلقة بالظروف الحالية تراجعت مع استمرار انكماش قطاع التصنيع. وتأثر الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو خلال شهر أبريل، إذ ارتفع بنسبة 1% على أساس شهري بعد انخفاضه بنسبة 3.8% في مارس. ولم تكن البيانات الأساسية متفائلة، مما يفسح المجال لتسجيل إجمالي الإنتاج معدل نمو سلبي خلال الربع الثاني من العام. وشهدت الاقتصادات الكبرى تطورات ضعيفة على صعيد الإنتاج في أبريل. وكان الإنتاج الألماني ثابتاً، وسجلت فرنسا زيادة هامشية بنسبة 0.8%، بينما انكمش الإنتاج في إيطاليا وإسبانيا وهولندا. وشهدت الديناميكيات الصناعية أداءً متبايناً على أحسن تقدير. واتسم أداء الطلبات الجديدة والطلب المحلي والعالمي بالضعف حتى الآن. إلى جانب ذلك، فإن التأثيرات اللاحقة التي ترتبت على اضطرابات سلسلة التوريد بدأت في التلاشي. ومن المقرر أن يساهم انخفاض أسعار الطاقة بشكل إيجابي من منظور الإنتاج، إلا أن ذلك لم ينتج عنه تحسن النشاط حتى الآن.

ويفرض ارتفاع تكاليف الاقتراض رياح معاكسة أخرى امام الانتعاش بعد دخول الاقتصاد فنياً في حالة ركود بالربع الأول من العام 2023 واستيعاب موجة رفع البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة. حيث رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى في اجتماع يونيو وأشار إلى أن دورة التشديد النقدي لم تنته بعد. وتم رفع سعر الفائدة على الإيداع إلى 3.5%، فيما يعد أعلى مستوياتها منذ 22 عاماً. كما أكد المسؤولون أنه سيتم وقف إعادة الاستثمار في إطار برنامج شراء الأصول البالغ 3.2 تريليون يورو (3.5 تريليون دولار) اعتباراً من الشهر المقبل - في خطوة تشديد أخرى تم الإعلان عنها في اجتماع السياسة النقدية لشهر مايو. وكانت تلك القرارات مدعومة بتوقعات ربع سنوية جديدة تشير إلى أن التضخم سينخفض بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في السابق، ليصل إلى 2.2% في عام 2025.

وارتفعت العملة الموحدة بعد اجتماع البنك المركزي الأوروبي، متجاوزة 1.08 لتنهي تداولات الأسبوع مغلقة عند مستوى 1.0937.

آسيا والمحيط الهادئ

الصين: تعثر النمو الاقتصادي

عزز البنك المركزي الصيني برنامج التحفيز النقدي لدعم الاقتصاد في ظل المؤشرات الدالة على ضعف السوق العقاري، وتراجع الاستثمار في أنشطة الأعمال، ووصول معدلات البطالة إلى مستويات قياسية بين الشباب. وفي خطوة غير متوقعة، خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة قصيرة الأجل، وهو معدل إعادة الشراء العكسي لمدة سبعة أيام، بمقدار 10 نقاط أساس إلى 1.9%. ويعتبر هذا هو الخفض الأول الذي نشهده منذ أغسطس 2022. بالإضافة إلى ذلك، خفض بنك الشعب الصيني معدل تسهيلات الإقراض متوسط الأجل، أو القروض لمدة عام واحد، بمقدار 10 نقاط أساس إلى 2.65% وقدم 237 مليار يوان (33 مليار دولار) من القروض متوسطة الأجل، من ضمنها نحو 200 مليار يوان يستحق أجلها في وقت لاحق من هذا الشهر. وكان خفض الصين معدل تسهيلات الإقراض متوسط الأجل لمدة عام متوقعاً إلى حد كبير بعد خفض معدل إعادة الشراء العكسي لمدة سبعة أيام بنفس الحجم قبل بضعة أيام. وعادة ما يتم تعديل المعدلين في وقت واحد.

وكشفت أحدث مجموعة من البيانات الرسمية أن تعافي الاقتصاد فقد المزيد من الزخم في مايو. حيث تراجع الإنفاق الاستهلاكي بعد ارتفاعه في وقت مبكر من العام الحالي بعد رفع الصين لقيود الجائحة. وتباطأت وتيرة نمو الإنتاج الصناعي إلى 3.5% على أساس سنوي في مايو مقابل 5.6% في أبريل ونمت مبيعات التجزئة بنسبة 12.7% على أساس سنوي في مايو، أي دون التوقعات. كما تراجع حجم استثمار الشركات الخاصة في الأصول الثابتة خلال الخمسة أشهر الأولى من العام. وظل معدل البطالة مرتفع نسبياً عند مستوى 5.2% في مايو، بينما ارتفع معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً بوتيرة هامشية ليصل إلى 20.8%، وهو مستوى قياسي جديد منذ بدء نشر تلك البيانات في العام 2018. وما يزال سوق الإسكان يمثل عائقاً شديداً أمام النمو. إذ انكمش الاستثمار العقاري بنسبة 7.2% خلال الخمسة أشهر الأولى من العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، أي بوتيرة أسوأ من المتوقع. كما انخفضت وتيرة بناء المنازل الجديدة بأكثر من 22% على أساس سنوي خلال هذه الفترة. في حين ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 0.1% فقط على أساس شهري في مايو مقابل تراجعها بنسبة 0.3% في أبريل. وأعلن المكتب الوطني للإحصاء أن أسس تعافي الاقتصاد "ليست صلبة بعد"، ويجب أن ينصب التركيز على إصلاح الطلب وتنميته.

PUBLIC

وقام بنك الشعب الصيني بإطلاق سياساته التيسيرية في الوقت الذي أوقف فيه الاحتياطي الفيدرالي مؤقتاً دورة رفع سعر الفائدة للمرة الأولى منذ 15 شهراً. وأدى اتساع الفجوة بين معدلات الفائدة الأمريكية والصينية إلى تعزيز تدفقات رأس المال إلى الخارج والضغط على اليوان الذي انخفض بأكثر من 3% مقابل الدولار هذا العام. وأنهى اليوان الصيني في الخارج تداولات الأسبوع عند مستوى 7.1251.

اليابان: مواصلة السياسات التيسيرية
تباطأ معدل ارتفاع أسعار المنتجين في اليابان للشهر الخامس على التوالي، إذ ارتفع بنسبة 5.1% على أساس سنوي في مايو بعد زيادة معدلة بنسبة 5.9% في أبريل. ويتزامن هذا الارتفاع مع انخفاض أسعار الكهرباء والوقود والمعادن غير الصلبة والسلع الكيماوية، وفقاً لما كشفت عنه البيانات، في إشارة إلى أن الضغوط التي تدفع التكلفة وأدت إلى ارتفاع التضخم الاستهلاكي قد تنحسر. من جهة أخرى، أظهرت البيانات ارتفاع أسعار المشروبات والسلع الغذائية بنسبة 7.9% في مايو مقارنة بالعام السابق، وارتفعت أسعار المعدات الكهربائية بنسبة 5.5%، في إشارة إلى أن ضغوط التكلفة المتعلقة بالقطاعات الاستهلاكية الأكثر ارتباطاً بإنفاق الأسر مثل تجارة التجزئة والمطاعم بدأت في إظهار مؤشرات على التراجع.

وارتفعت طلبيات السلع الوسيطة الأساسية، التي تظهر سلسلة من البيانات شديدة التقلب، وتمثل مؤشر رئيسي للإنفاق الرأسمالي في الأشهر الستة إلى التسعة المقبلة، بنسبة 5.5% في أبريل مقارنة بالشهر السابق في أول زيادة شهرية في ثلاثة أشهر، كما تخطى متوسط التوقعات، وكانت قد أشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 3.0%. بينما انخفضت طلبات المصانع بنسبة 3.0%، في حين أدى نمو الطلب على قطاع الخدمات بنسبة 11.0% إلى ارتفاع المعدل الكلي. وعلى أساس سنوي، تراجع المعدل بنسبة 5.9%، مقابل توقعات بانخفاضه بنسبة 8.0%.

من جهة أخرى، أبقى بنك اليابان يوم الجمعة على سياسته النقدية فائقة التيسير على الرغم من تزايد معدلات التضخم بوتيرة أقوى من المتوقع وظهور مؤشرات على نمو الأجور. حيث أبقى البنك على سعر الفائدة قصير الأجل عند مستوى -0.10% وحدد سقفاً بنسبة 0% لعائدات السندات لأجل 10 سنوات وفقاً لسياسة التحكم في منحنى العائد. كما أشار البنك المركزي إلى أنه سيظل مستمراً في سياسته التيسيرية مع التركيز على دعم الانتعاش الاقتصادي الهش. كما أكد أن التضخم سوف يتباطأ هذا العام وتعهد بمواصلة سياسة التحفيز. وقال كازو أويدا محافظ بنك اليابان في تصريح صحفي:" نتوقع ارتفاع التضخم مع قوة النشاط الاقتصادي وتشديد سوق العمل"، وأضاف" هناك قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن مفاوضات الأجور العام المقبل واستدامة نموها ".

وتراجع الين على نطاق واسع بعد اعلان بنك اليابان، وأنهى تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 141.82.

أستراليا: سوق العمل ما يزال مزدهراً
كانت بيانات تقرير سوق العمل الأسترالية قوية بصورة استثنائية في مايو، متجاوزة التوقعات السابقة. حيث كشف المكتب الأسترالي للإحصاء عن ارتفاع الوظائف بمقدار 75,900 في مايو مقارنة بشهر أبريل، فيما يعد أعلى من توقعات السوق التي اشارت إلى زيادة بنحو 15 ألف وظيفة. وعاد معدل البطالة مرة أخرى إلى أدنى مستوياته المسجلة في 50 عاماً عند مستوى 3.6%، في حين توقع المحللون استقراره عند مستوى 3.7%. وقفز معدل المشاركة في سوق العمل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 66.9% مقابل 66.7%، وذلك بفضل تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بوتيرة أعلى. وانتعش التوظيف بدوام كامل إلى 61,700 وظيفة مقارنة بمستويات أبريل عندما سجل تراجعاً بنحو 28,600 وظيفة بعد تعديل البيانات.

علماً بأن هذا النمو القوي الذي شهدته البيانات الواردة ضمن التقرير أضاف مزيد من الضغوط على بنك الاحتياطي الأسترالي الذي ما يزال امامه المزيد من العمل لكبح جماح التضخم، حتى بعد رفع سعر الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس إلى ان بلغت أعلى مستوياتها في 11 عاماً بوصولها إلى 4.1%، ورفعها بصورة مفاجئة في وقت سابق من الشهر الحالي. ولا يمكن تجاهل قوة سوق العمل منذ بداية العام 2023 حتى الآن والتي تشير إلى استمرار زخم الاقتصاد إلى حد ما.

وحقق الدولار الاسترالي مكاسب ملحوظة، مرتفعاً من 0.6700 لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى عند 0.6879.

الكويت

الدينار الكويتي
أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30715.

PUBLIC

أسعار العملات 18- يونيو - 2023

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0946	1.0919	1.0972	1.0937	1.0800	1.1000	1.0984
GBP	1.2783	1.2769	1.2852	1.2821	1.2600	1.2900	1.2830
JPY	140.30	139.83	141.91	141.82	139.00	143.00	139.82
CHF	0.8916	0.8900	0.8949	0.8937	0.8800	0.9200	0.8851

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com